

## مداخلة البروفسور سيرغي فوروبييف اتفاقية سايكس بيكو: بين الأمس واليوم والغد

السيد رئيس الجلسة المحترم،

الزملاء الأعزاء،

أظن أنه لا يجدر بي التوقف هنا عند تفاصيل إبرام هذا الاتفاق البريطاني الفرنسي التاريخي حقاً، بيدَ أنني أود أن أشير إلى عدد من النقاط الهامة كما يبدو لي؛ فأنا أعتقد أن اتفاقية سايكس بيكو لا ينبغي اعتبارها مستنداً قانونياً في القانون الدولي بتفسيره آنذاك، بل نظام وثنائق تعاقدي قانوني شأنه كشأن بروتوكولات نتائج المشاورات المكثفة بين الممثلين الساميين لبريطانيا وفرنسا حتى أيار/ مايو 1916.

إن التذكير مهم بالاتفاق الذي أبرم في أبريل 1917 في سان جان دي مورين (فرنسا) بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا، وبوعد بلفور الشهير، الذي كُشف النقاب عنه في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1917، وكذلك الاتفاق الإنكليزي- الفرنسي حول سوريا ولبنان، الذي وقعته لندن وباريس في ما بين 1916-1920. ويبلغ إجمالي عدد الاتفاقيات في هذه الفترة، باستثناء اتفاقية سايكس بيكو، ست وثنائق ثنائية كان أهمها الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر سان ريمو (إيطاليا) في نيسان / أبريل 1920، ومعاهدة السلام التي وقعت في سيفر (فرنسا) في آب / أغسطس 1920.

لقد جرت تعديلات كبيرة في اثنين من الصكوك القانونية للاتفاقيات الاولية التي تم عملياً تنفيذها ضمن إطار سايكس - بيكو بين الفرنسيين والبريطانيين، لكن كل المستندات، وفي جميع الخيارات، كانت تتضمن رفضاً تاماً لالتزامات دول التفاهم (أنتانت Entente) أمام العرب، تلك الالتزامات المثبتة في الاتفاق بين هنري مكماهون، المفوض السامي البريطاني في القاهرة و المتحدث الفعلي باسم الحلفاء، وبين الشريف حسين أمير مكة؛ الاتفاق الذي سبق اتفاقية سايكس - بيكو، و نص على إقامة دولة عربية مستقلة بعد انتهاء الحرب، في مقابل مشاركة التشكيلات العربية إلى جانب الحلفاء.

رد الفرنسيون والبريطانيون بالخداع على تنفيذ العرب التزاماتهم، وعرف العالم العربي باتفاقية سايكس - بيكو بعد نشرها في روسيا بقرار من الحكومة السوفيتية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. ولكيلا يخرج العرب من الحرب، عمد الحلفاء الى الكذب الصريح، حينما نفى وزير الخارجية البريطاني ارثرفور بشكل علني وجود اتفاقية سايكس - بيكو، ثم ما لبث الحلفاء ان اعترفوا بتوقيعها وذلك في مؤتمر باريس للسلام الذي أنهى اعماله في العاصمة الفرنسية في كانون الأول /يناير من العام 1920.

أما موقف روسيا، فمن الضروري فصله، إذ ان الحكومة القيصرية لم تعلن أبداً لدول الأتانت أية متطلبات تتعلق بمناطق النفوذ والمصالح في الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية، ولم يكن بمقدور لندن وباريس إخفاء الصفقة الثنائية حول الشرق الأوسط عن حليفهما القوي، حيث وصل سايكس وبيكو في آذار/مارس 1916 إلى العاصمة الروسية وسلما مذكرة الى وزير خارجية القيصر سيرغي سازونوف تتضمن شرحاً للمشروع الأنجلو فرنسي. في المقابل طالب الوزير الروسي بدعم منح روسيا ما يسمى "أرمينيا التركية"، التي عانت من الإبادة العثمانية الجماعية؛ وبتأكيد المصالح الروسية المتعلقة بمضيقي البوسفور والدرديل.

وبالتالي، هل نستطيع ان نوصّف منظومة اتفاقيات سايكس - بيكو كمؤامرة لتقسيم الشرق الأوسط بمشاركة الإمبراطورية الروسية؟ أعتقد أن الجواب نعم ولا. فقبيل الثورة البلشفية في روسيا في تشرين الأول / اكتوبر 1917، كانت لندن وباريس تخبران حليفهما حول خططهما الشرق أوسطية ما بعد الحرب. وأمام عدم اعتراضها، كانت الحكومة القيصرية تطرح متطلبات مصالحها في ولايات عثمانية أخرى، وروسيا، خلافاً للمطالبات البريطانية الفرنسية بمناطق بعيدة عن حدودها، صرحت عن مصالحها المتعلقة مباشرة بأمن حدودها، منطلقة من تجربتها التاريخية بالحروب الروسية-التركية، وقد أحصى المؤرخون منها سبع عشرة حرباً وتنازاعاً مسلحاً بما فيها مع دول التحالف.

مع وصولها الى السلطة، رفضت روسيا السوفيتية بشكل قاطع كل الاتفاقات الموقعة وعلى رأسها منظومة سايكس - بيكو والمؤامرة الأنجلو فرنسية حول تقسيم ارضي الآخرين، وأعلنت عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وباعت محاولات إيطاليا باقتطاع قسم من الممتلكات التركية في الشرق الأوسط بالفشل. أما باقي الدول المنضوية تحت تحالف المنتصرين وعددها اثنتا عشرة دولة، فلم تدّعي بأي حق على أي من الولايات الشرق أوسطية لمعرفتها بعدم جدوى هذه الفكرة.

إن من وضع اتفاقية سايكس - بيكو، وهي أساس التركيبة الشرق أوسطية بين الحربين العالميتين، هم دبلوماسيون مستشرقون من مستوى عال، فلقد عمل فرانسوا جورج بيكو قنصلاً عاماً لفرنسا في بيروت، أما نظيره مارك سايكس، الذي عُين أثناء العمل على مشروع الاتفاقية بدلا عن

وكيل وزارة الخارجية البريطانية آرثر نيكلسون، فقد كان يعدُّ خبيراً مشهوراً بشؤون الشرق الأوسط في الإمبراطورية البريطانية.

لم يكن أولئك ونظرائهم جاهلين بالخصوصية الطائفية والعرقية والتاريخية للمنطقة عندما عملوا على تصميم الاتفاقية، لكن الخصوصية المشرقية المفروض تقسيمها بين اثنتين من أكبر الدول الأوروبية، تم تجاهلها جزئياً، وغريباً كان، أن نتوقع من الفرنسيين والانكليزيين، وفي عدادهم المستشرقين المؤهلين، أن يتصرفوا في تقطيع الولايات العثمانية السابقة بطريقة مغايرة لتلك، التي تناسبهم في ادارتها براحة، والمسترشدة مطلقاً بعقلية المعايير الكولونيالية الاستعمارية.

على الرغم من ذلك، لا يمكن القول بأن حدود التقسيمات الإدارية للأقاليم المنتدبة في الشرق الأوسط عُقدت كحدود ممتلكاتهم الاستعمارية في أفريقيا الاستوائية، وقد نُفذت بمسطرة على الخريطة (يكفي مجرد إلقاء نظرة على الخريطة السياسية للقارة الأفريقية).

كانت الخلافات الأنجلو فرنسية الحادة عاملاً مهماً في منظومة اتفاقية سايكس - بيكو، فلقد كانت كل دولة منهما تطمح بالاستيلاء على قطعة أكبر من الكعكة مما لدى الشريك، وتصدرت طليعة النزاعات " الذهب الأسود" وحقول النفط المكتشفة آنذاك.

ومن النتائج السلبية الواضحة للترتيب الإقليمي حسب اتفاقية سايكس - بيكو، هو ذلك الوضع الذي حُرِم فيه العرب، بعد الحرب العالمية الأولى، من فرصة إنشاء دولة مستقلة كبرى على أرضهم (لنتذكر وعود مكماهون)، على الرغم من أن ذلك لا يشمل كل ما نسميه نحن اليوم العالم العربي، ولكن على أي حال، يشمل الجزء الأكبر منه، فماذا قدّم نظام الانتداب الفرنسي والبريطاني للمنطقة؟ دولة إسرائيل! فلنتذكر وعد اللورد بلفور، الذي كان مستحيلاً من دون اتفاق سايكس وبيكو. لقد ظهر الوعد بعد سنة ونصف من توقيع الاتفاقية وفكّر اللورد أن فلسطين، واقعاً، صارت تحت الانتداب البريطاني. بكل الأحوال، فإن تاريخ إقامة ونشوء الدولة العبرية، هو بالتأكيد قضية منفصلة.

بشكل عام، لتقييم الآثار المترتبة جزاء نظام الانتداب على السكان في المشرق العربي، أود أن أُلجأ لرأي العالم الروسي الشهير على مستوى العالم، وأحد مؤسسي علم الوراثة، نيكولاي فافيلوف، الذي لم يكن، ولم يُرد أن يكون سياسياً، والذي سافر خلال دراسة النباتات إلى عشرات البلدان. كتب فافيلوف لاحقاً في كتابه الشهير "القارات الخمس" عندما زار سوريا في عام 1926:

"في عموم سوريا المترامية الأطراف، وجدت مهندساً زراعياً سورياً واحداً فقط. بلد الثقافة العريقة العظيمة، الذي شهد عصوراً من البناء الجبار، مهجور، يعاني الآن من عصر الانحطاط وعدم

استخدام الموارد الطبيعية الضخمة ... تلحظ التأثير الفرنسي بشيء وحيد هو الطرق العسكرية الاستراتيجية التي شقت في السنوات الأخيرة".

واحد من أهم أوضاع منظومة اتفاقية سايكس - بيكو هو إقصاء مهندسيها أنفسهم عن حل القضية الكردية؛ القضية التي أضحت اليوم ملحة للغاية، سيما على خلفية الوضع الإقليمي الحالي، فهل نحتاج اليوم لحلها وحل المتراكم من القضايا غيرها في المشرق لسايكس - بيكو جديد؟ بالمطلق، هل من إمكانية لتطبيق شيء مماثل وان ببعض التعديل حتماً في الظروف الحالية؟ أعتقد أنه لا يمكن النظر بجدية إلى إعادة رسم الخرائط السياسية للمنطقة التي يملئها الخارج.

بعد الحرب العالمية الأولى، حددت دولتان أوروبيتان كانتا الأقوى آنذاك، حددتا مصير الشعوب القاطنة على بعد آلاف الكيلومترات عن باريس ولندن. وكان القانون الدولي يفهم على ان الحق للأقوى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية القوية اقتصادياً وعسكرياً تتبع سياسة الانعزال وعدم التدخل بفعالية في القضايا الدولية (عقيدة وودرو ويلسون). أما اليوم، فقد تغير النظام العالمي بشكل جذري، فمن الناحية العسكرية، هناك قادة واضحون - الولايات المتحدة وروسيا (حال الصين الآن، كحال الأمريكيين اثناء اتفاقية سايكس - بيكو "البقاء في الظل").

بالمناسبة، على هذا الأساس، فإن بعض المحللين السياسيين المنظرين لسايكس - بيكو جديدة، يعتقدون أنه سوف يكتسب شكل اتفاق كيري-لافروف، ولكن في ظل ظروف معاصرة تعمل فيها آليات جديدة للقانون الدولي، يترأسها مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة، وليس مهماً مدى فعاليتها، فالمهم تأدية وظائفها.

أن بروز لاعبين إقليميين أقوياء في الشرق الأوسط كتركيا وإيران والعربية السعودية وكذلك إسرائيل هو أمر مهم، وإن نظام الترويج للمصالح وتعزيزها عبر التمويل يسمح لدول وان كانت صغيرة (قطر) أن تقول كلمتها.

وهكذا، فإن ما يماثل اتفاقية سايكس - بيكو هو ضرب من الخيال، لكن إجراء تغييرات جزئية ضمن أطر التقسيمات الإدارية، او حتى في هيكلية دول في المنطقة (يجري الحديث عن سوريا والعراق)، فهو ممكن وواقعي فقط بموافقة مبدئية لنسق كامل من أصحاب المصلحة او الغالبية العظمى منهم.

ولكن كما يقول الشاعر والمفكر الإنكليزي العظيم ويليام شكسبير: " هناك الكثير مما لم يخطر على بال حكمائنا، يا صديقي هوراشيو " ...